

ما قبل الضروري في السياسة عند ابن رشد " دراسة تحليلية للأفكار السياسية الرشدية في كتاب تلخيص الخطابة "

الدكتور سليمان الضاهر*

علي صارم**

(تاريخ الإيداع 7 / 4 / 2013. قبل للنشر في 29 / 4 / 2013)

□ ملخص □

يُعد هذا البحث بالوقوف على أهم الأفكار السياسية التي تناولها ابن رشد من خلال تلخيصه لكتاب الخطابة الأرسطي، وذلك خلافا لابن سينا والفارابي اللذين نظرا إلى الكتاب من وجهة نظر منطقية. بيد أننا لن ننشغل بالأفكار المنطقية الواردة في كتاب الخطابة بقدر ما سنحاول التركيز على مسائل الفلسفة السياسية الأرسطية التي اعتمدها ابن رشد في تلخيصه لكتاب الخطابة؛ أي محاولة التركيز على الأفكار السياسية الرشدية التي سبقت تلخيصه لجمهوريته أفلاطون بدعوى عدم حصوله على ترجمة عربية لكتاب " السياسة " الأرسطي. نحاول في هذا البحث الوقوف على الأسلوب الذي اتبعه ابن رشد في التلخيص، لجهة التقيد بالنص الأرسطي ودلالته الحرفية في بعض الأحيان، أو القراءة التأويلية في أحيان أخرى، ولجهة إضافة بعض التعليقات والاستطرادات على العبارة الأرسطية في ناحية ثانية. واعتماده أيضا على شروح سابقه للكتاب نفسه في توضيح بعض العبارات، ومن ثم محاولة تطبيق الأفكار السياسية الأرسطية على الواقع السياسي العربي الإسلامي في العصر الوسيط.

الكلمات المفتاحية: العلم المدني - الأفعال العادلة - رئيس المدينة الأول - المعرفة العقلية - الفكر السياسي الأرسطي

* أستاذ - قسم الفلسفة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الفلسفة - كلية الآداب و العلوم الإنسانية - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

Prior to the Necessary in Politics for Averroes: Analytical Study for Averroes's Political Ideas in his Summary of *Rhetoric*

Dr. Suleiman al-Daher*
Ali Sarem**

(Received 7 / 4 / 2013. Accepted 29 / 4 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research deals with the most important political ideas that Averroes dealt with through his summarization of the Aristotle's book *Rhetoric*, in contrast to Avicenna and Al-Farabi's logical approach to this book. We will not go through the logical ideas in *Rhetoric* but rather focus on the Aristotelian political and philosophical issues which Averroes depends on in his summary of the book. It is an attempt to focus on Averroes's political ideas which preceded his summarization of Plato's *The Republic* due to the fact that he didn't obtain the Arabic translation of Aristotle's book *Politics*.

We try in this research to focus on Averroes's way of summary regarding commitment to the Aristotelian text and its literal denotations on some occasions, or the interpretive reading on other occasions. In addition, it will focus on Averroes's reliance on his predecessors' explanations of the same book to clarify some statements, and then his attempt to apply some Aristotelian political ideas on the Arab-Muslim political reality in the Middle Ages.

Key words: Civil science, fair acts, the first president of the city, Aristotelian political thought, mental knowledge

*Professor, Department of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Damascus, Syria.

**Postgraduate Student, Department of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Damascus, Syria .

مقدمة:

لما كانت دراسة الفكر السياسي الرشدي بالنسبة للباحثين تتجه دائما إلى ما جاء في تلخيص سياسة أفلاطون، باعتباره المؤلف الوحيد لابن رشد والذي يندرج تحت تصنيف السياسة. نحاول في هذا البحث التقصي عن الأفكار السياسية الرشدية التي وردت في تلخيص الخطابية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية بحثنا كما نعتقد من كونه يرتبط بالإشكالات الرئيسية التي لم تلقَ القدر الكافي من الاهتمام من قبل الباحثين، فكان التركيز دائما على الفكر السياسي الرشدي كما ورد في تلخيص سياسة أفلاطون. ونحن نحاول هنا إلقاء الضوء على الأفكار السياسية الرشدية التي تضمنها تلخيص الخطابية، والتي نعتقد أن ابن رشد ضمّنها في تلخيص السياسة بشكل ضمنّي. ولا بدّ من الإشارة إلى أن دراسة تاريخ الفكر السياسي العربي يقَدّم لنا بعض المفاتيح الضرورية لحل المسائل والمشكلات الراهنة.

منهجية البحث:

آلتنا الفكرية في موضوع الدراسة هي منهج التحليل والتركيب، إذ يمكننا التحليل من قراءة النصوص وتحليلها، وتقصي أبعادها ومضامينها، بهدف الولوج إلى بنيتها لاستنتاج المُبطن والمسكوت عنه فيها. وسيكون التركيب وسيلتنا لإعادة بناء النص وتركيبه من وجهة نظر نقدية. أما المنهج المقارن فيساعدنا على المقارنة بين الفكر السياسي الأرسطي في " الخطابية " والفكر السياسي الرشدي في " تلخيص الخطابية " .

مدخل:

كيف يمكن أن نفهم قضية العلاقة بين كتاب " الخطابية " الأرسطي وكتاب " تلخيص الخطابية " الرشدي؟ هل شرح ابن رشد لخطاب أرسطو لا يعدو أن يكون عملا يندرج ضمن عملية اشتغال ابن رشد بشرح الأعمال الأرسطية وتلخيصها، أم أن فقدان كتاب السياسة الأرسطي قد كان دافعا أساسيا وراء اشتغال ابن رشد بتلخيص كتاب الخطابية؟ يمكن القول أن مؤلفات ابن رشد التي اختصت بشرح وتلخيص كتابات أرسطو، تكاد تكون خالية من القسم العملي لفلسفة أرسطو إذا ما استثنينا تلخيص ابن رشد لكتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس الذي يحوي القسم النظري لعلم السياسة، وكذلك تلخيصه لجمهورية أفلاطون الذي لا يخلو من أفكار في الفلسفة العملية الأرسطية ولعل عدم حصول ابن رشد على ترجمة عربية لكتاب " السياسة " الأرسطي قد أفقده وأفقد الفكر العربي الإسلامي حلقة مهمة من فلسفة أرسطو العملية، ولأجل هذا لجأ أبو الوليد إلى تلخيص جمهورية أفلاطون لإتمام هذه الحلقة [1].

إلا أن الإنزياحات المتكررة التي يقدم بها ابن رشد تلخيصه لجمهورية أفلاطون إلى قراءة أو تأويلات أرسطية والتي تتجاوز المعطيات المتوفرة في مستوى كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس، تجعلنا نعيد النظر في الرأي القائل بأن ابن رشد قد اطلع على فلسفة أرسطو العملية من خلال الترجمة العربية القديمة لكتاب " الأخلاق إلى نيقوماخوس " فقط. وهذا ما يجعلنا نذهب إلى ضرورة إعادة النظر في السبب الذي عمل من أجله ابن رشد على تلخيص الخطابية.

إذا كان الفارابي وابن سينا قد سبقا ابن رشد إلى تلخيص هذا المؤلف بوصفه مصنفا ضمن الكتب المنطقية الثمانية المنسوبة إلى أرسطو، فإن اتجاهنا هذه المرة إلى كتاب " الخطابية " لن يكون بدافع تصنيف هذا الكتاب ضمن منطقيات أرسطو،

[1] انظر: العلوي، جمال الدين، المتن الرشدي (مدخل لقراءة جديدة)، دار توبقال للنشر، المغرب، 1986، ص 17 والصفحة 172 - 173.

ولا لأنه يهتم المجال الخطابي فحسب، بل لأنه أيضا مصنف في الفكر العملي الذي يهتم الأخلاق والسياسة معا. بمعنى أن هذا الكتاب يهتم بمسألة التطبيق العملي للخطابة في مستوى العلم المدني بشقيه: الأخلاقي والسياسي.

ولعل ما يشجعنا على اتباع هذا الأسلوب في القراءة، هو اعتماد ابن رشد ذاته - وهو بصدد تلخيص مؤلف أفلاطون في علم السياسة - لبعض المسائل الواردة في كتاب الخطابة الأرسطي. والتي ضمنها ابن رشد تلخيصه للخطابة.

لعل هدفنا في البحث يكمن في معرفة ما استفاده ابن رشد من نظريات سياسية عند أرسطو. أي بمعنى، هل انفتاح ابن رشد على كتاب الخطابة الأرسطي قد وقّر له اطلاعات على نظريات أرسطو السياسية؟ وبالتالي هل استطاع سد النقص الحاصل له في مستوى الفلسفة السياسية بسبب عدم وجود ترجمة سياسة أرسطو إلى العربية؟ أم أنه ظلّ على جهله التام بتصورات أرسطو في الفلسفة السياسية في قسمها العملي؟

إن الجواب على هذه التساؤلات، تكمن في معرفة الكيفية التي فهم بها ابن رشد كتاب الخطابة الأرسطي: هل اتبع أبو الوليد نسق القراءة عند الفارابي والشيخ الرئيس للكتاب ذاته على أنه كتاب يصنّف ضمن المنطقيات، أم أنه عمل على مخالفتها بشكل يركز خلاله على البعد العملي للكتاب أكثر منه على البعد المنطقي؟

1- الفهم الرشدي لدور الخطابة من خلال القول الأرسطي:

إن قراءة ابن رشد لكتاب الخطابة تختلف بعض الشيء عن قراءة الفارابي. والتي أكد فيها المعلم الثاني على الطابع المنطقي لكتاب " الخطابة "، واهتم بشكل خاص بمحتوى المقالة الأولى منه، من جهة تركيزها على مسائل الضمير والقياس الخطابي والمثال.

يبدو أن ابن رشد قد قدّم قراءة مختلفة، عن قراءة الفارابي، إذ إن فيلسوف المغرب الإسلامي لم يقف أثناء تلخيصه للكتاب في حدود المقالة الأولى، وإنما عمل على مراعاة وحدة النص الأرسطي في كليته. ولأنه نظر إلى " الخطاب " لا على أنه وسيلة للحجاج فحسب، بل على أنه وسيلة للتواصل أيضاً. والتواصل هنا ينزل الخطاب منزلة عملية. فالدور الأساسي للخطاب بالنسبة لابن رشد يكمن في تقرير هذه العلاقة التي تقوم بين المخاطب والمتلقي.

يتخذ ابن رشد إذن قراءة تأويلية مغايرة لفهم القول الخطابي، ومن خلالها يعمل على فهم المقصد الأرسطي في كتاب الخطابة بشكل مختلف عن فهم سابقه. فابن رشد يعمل من خلال تلخيصه " للخطابة " على فتح مجال هذا الكتاب على المجال العملي أساساً، وهي المسألة التي لم يعيرها الفارابي ولا ابن سينا اهتماماً.

يقول ابن رشد منذ بداية المقالة الأولى لتلخيص الخطابة: « قال إن صناعة الخطابة تناسب صناعة الجدل وذلك أن كليهما يؤمان غاية واحدة وهي: المخاطبة، إذ كانت هاتان الصناعتان ليس يستعملهما الإنسان بينه وبين نفسه كالحال في صناعة البرهان، بل إنما يستعملهما مع الغير وتشتركان بنحو من الأنحاء في موضوع واحد » [2].

ويقابل هذا القول في مستوى الترجمة العربية القديمة^[*] لكتاب الخطابة الأرسطي: « إن الريطورية ترجع على الديالكتيكية، وكتاهما توجد من أجل شيء واحد ويشتركان في نحو من الأنحاء » [3].

والواضح أن مقارنة القولين: الرشدي والأرسطي، توقفنا على نتيجة تبيين من خلالها أن ابن رشد في أثناء تلخيصه للقول الأرسطي، لم يتقيد بحدود النص الأرسطي وإنما عمل على توضيح دلالاته بحسب فهمه الخاص للنص الأرسطي بكليته.

[2] ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، 1967، ص 1-2.

[*] يذكر ابن النديم في الفهرست ترجمتين للكتاب، إحداهما لإسحاق ابن حنين، والأخرى لإبراهيم ابن عبد الله. انظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، بدون تاريخ، ص 310.

[3] أرسطو، الخطابة، الترجمة العربية القديمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت ودار القلم بيروت، 1979، ص 3.

ويبدو أن فهم ابن رشد للقول الأرسطي على هذه الشاكلة قد حصل له من خلال ما خبره من نصوص أرسطية. وفي هذا الإطار يشير الدكتور محمد سليم سالم إلى أن ابن رشد اعتمد في تلخيصه لخطابة أرسطو النسخة العربية القديمة التي استعملها من قبله ابن سينا إلا أنه من البين، يقول د. سليم: « إن ابن سينا وابن رشد لم يكونا يعتمدان في فهم ريطوريقا على الترجمة العربية فحسب، ولكنهما رجعا دون شك إلى كتب أرسطو الأخرى، و إلى شروحها وإلى شرح كتاب ريطوريقا خاصة » [4].

إن ما يبدو مهما في الفهم الرشدي للمقصد الأرسطي، هو الفكر الذي ينزل داخله ابن رشد، أي القول الخطابي في كامل تلخيصه للكتاب الأرسطي. فيظهر وكأنه يهدف إلى التركيز على خصوصية ما للقول الخطابي. فابن رشد يعمل على تأكيد الدور التواصلي للخطاب، فالأمر في تصوره لا يتعلق ببث المعرفة العقلية للآخر ولا بتناقل الحقائق الكلية، بل إن ما يبدو مهما بالنسبة إليه هو التركيز على نسق العلاقات التي تتأسس بين الذات المتلقية للخطاب. فالغاية الفعلية للخطابة، مثلما هي غاية الجدل، هي مخاطبة الآخر. وهذا النوع من الخطاب لم يوجد ليستعمله الإنسان بينه وبين نفسه، وإنما وجد أساسا ليستعمله مع الآخر. وبالتالي يكون حضور المتلقي مسألة ضرورية حتى يأخذ كلام الباث مفهوم الخطاب.

إن هذا الطابع العملي الذي يضيفه ابن رشد على مفهوم الخطاب من خلال تأويله للنص الأرسطي هو أساسا ما يهم مبحثنا في هذا المستوى.

فابن رشد إذا يلغي التركيز على شكل التواصل العلمي للخطاب، ويركز اهتمامه أساسا على الخطاب من جهة ما يؤديه من دور أخلاقي وسياسي. بمعنى أنه يهتم ببحث الخطاب بما هو دعوة للمواطنين إلى إتيان الفضائل، وبما هو عمل إقناعي يستهدف توجيه المدنيين إلى تحصيل الأفعال العادلة. وبالتالي فالخطابة في تصوره، ليست مجرد نظم للقول، وإنما هي قول يهدف إلى الإقناع المنظم لشكل التعايش الخلفي والسياسي.

يتركز الدور السياسي للخطابة في رأي ابن رشد، في قدرة القول الخطابي على الإقناع في السنن، والاستدلال إلى النافع منها. وهذا ما كشف عنه بقوله: « لكن أهم وأعظم ما فيها هو القول في الأشياء التي بها يقدر على جودة الإقناع في السنن والإشارة بالسنن التي لا يوجد أنفع منها ». وهذه الإشارة بالسنن ومعرفة النافع منها والإقناع به لا يحصل إلا: « بمعرفة أصناف السياسات والأخلاق والسنن التي تخص سياسة سياسة » [5].

فمعرفة أنواع السياسات يمكن من الوقوف على ما هو نافع فيها. والعمل على إقامة ما هو نافع يؤدي إلى إقامة العدل. باعتبار أن العدل يتقوم بما به قوام المدينة. ومن ثم يوضح ابن رشد أن السنن العادلة تكمن في ما شرعه رئيس المدينة الأول أو من ينوبه في التشريع.

ويوقفنا ابن رشد على المعنى النسبي للعدل. فالعدل في تصوره ليس عدلا بإطلاق وإنما يتحدد العدل نسبة إلى السياسة القائمة، وبالتالي فمفهوم العدل يختلف باختلاف السياسات «مثال ذلك أن العدل في سياسة التغلب، أنه لا شيء على الرئيس إذا لطم المرؤوس. وفي سياسة الحرية: العدل في ذلك أن يلطم الرئيس مثل اللطمة التي لطمها» [6].

ما تجدر ملاحظته في هذا المستوى هو أن ابن رشد لا يتوقف على ظاهر العبارة الأرسطية، مثل ما نقف عليه في بعض مواضع من الكتاب، وإنما يعمل على استبطان القول الأرسطي أو تأويله من ناحية، واعتماد ما تأخر عن هذا القول في كتاب الخطابة (الأخلاق المركزة عن طريق السنن المكتوبة) من ناحية ثانية. فلا نعثر في ما يقابل هذا

[4] ابن رشد، تلخيص الخطابة، المقدمة، ص 10.

[5] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 135.

[6] المصدر السابق، ص 136.

المستوى من " تلخيص الخطابة " ، في كتاب " الخطابة " ذاته على هذا المفهوم النسبي للعدل إلا إذا ما تعاملنا مع هذا المفهوم لا كمفهوم مستقل بحد ذاته وإنما كمفهوم ينزل ضمن عبارة الأخلاق عموماً. وإضافة إلى كوننا لا نعثر على هذه الدلالة النسبية لمفهوم العدل في الموضوع الذي يقابل تلخيص ابن رشد، من كتاب الخطابة، فإننا لا نعثر أيضاً على الأمثلة التي قدمها ابن رشد، خلال تتبعنا القول الأرسطي. فأرسطو يكتفي بالقول: « فقد ينبغي أن تؤخذ جميع المدينيات أو التدبيرات والأخلاق والسنن التي في كل واحدة منها وتميز اللاتي هنّ أنفع، لأن كل واحد يقبل النافع والنافعة هي التي فيها خلاص المدينة وقوامها » [7].

الواضح أن أرسطو يشير إلى ضرورة تمييز النافع من السياسات لاعتماده. على أن النافع يتحدد بما كان به قوام الأمة وخالصها. ولا نجد في هذا القول الأرسطي أو في ما يعقبه دلالة واضحة على ما ذهب إليه ابن رشد في شرحه. فهل يمكن أن نذهب إلى تفسير الاختلاف بين العبارة الرشدية والعبارة الأرسطية، على أنه اختلاف ناتج عن مدى خبرة ابن رشد بالعبارة الأرسطية وبدلالات ألفاظها، بحيث يعمل على تفسير المقصد الأرسطي بحسب ما حصل لديه من معرفة بنصّه؟ أم أن خروج ابن رشد عن العبارة الأرسطية في بعض المواضع، وإدراجه لأمثلة لا يتضمنها النص الأرسطي، لا يعدو أن يكون اجتهاداً منه لتقريب المعنى خاصة وأن مثل هذا الأسلوب يتكرر في مواضع متعددة من تلاخيصه؟

2- كيف كشف ابن رشد الفكر السياسي الأرسطي من خلال كتاب " الخطابة "؟

يعرض أرسطو في كتاب " الخطابة " جملة من آرائه السياسية، تتعلق أساساً بمسائل المشورة في الحرب والسلام، والمشورة المتعلقة بحفظ البلاد أو بوضع السنن [8]. إضافة إلى كونه يعمل على تفصيل أنواع السياسات وغاياتها. ولئن تعلقت مسائل المشورة بشكل مباشر بدور الخطابة من جهة أنها تطرح أساساً أنواع الخطابة وغاية كلّ منها. فإن تفصيل أنواع السياسات يمكن أن يؤخذ على أنه جزء مستقل من فلسفة السياسة الأرسطية. لذلك سنحصر البحث فيما كشفه ابن رشد من فكر أرسطو في حقل الفلسفة السياسية. بمعنى كيف تلقى ابن رشد التحديد الأرسطي لهذه السياسات؟

يحدد ابن رشد على غرار أرسطو عدد السياسات بأربع: " السياسة الجماعية " التي يقابلها عند أرسطو " الديمقراطية ". ثم " سياسة الخسة " - ونجدها في الترجمة العربية القديمة لكتاب الخطابة بعبارة: " خساسة الرياسة " - ثم يذكر سياسة " جودة التسلط " وهي التسمية نفسها التي يأخذها ابن رشد عن القول الأرسطي بحسب ما نقله إسحاق ابن حنين. وأخيراً يذكر ابن رشد: " سياسة الوجدانية وهي الكرامية " ولا نقف في كتاب " الخطابة " على ما يقابل لفظ " الكرامية " بحيث يقف المترجم عند " وجدانية الرياسة " [9].

يبدو واضحاً أن ابن رشد أثناء تعامله مع النص الأرسطي المعرب، يعمل أحياناً على الاحتفاظ بذات العبارة الواردة في النص العربي ولكنه يعمل إلى استبدالها في مواضع أخرى أيضاً. إلا أننا نستنتج لديه الإقرار بالمقصد الأرسطي نفسه حول غاية كل سياسة.

[7] أرسطو، الخطابة، ص 36.

[8] يعرض أرسطو لمسائل المشورة في الحرب والسلام وحفظ البلاد ووضع السنن في المقالة الأولى من كتاب الخطابة. انظر: الصفحات 19- 22. ويعرض ابن رشد لذات المسائل في المقالة الأولى من تلخيص الخطابة. انظر: الصفحات من 63- 70.

[9] انظر: ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 136؛ انظر أيضاً: أرسطو، الخطابة، ص 37.

فابن رشد يقتفي الأثر الأرسطي في تحديد غاية هذه السياسات بأنها غاية تتعلق أساسا بالجماعة وليس بالأفراد. بمعنى أن الغاية الأساسية من السياسة هي الاجتماع. بل إن الاجتماع هو الغاية الأسمى لكل سياسة^[10]. وهذا الرأي هو ما عمل أرسطو على إظهاره في مستوى مؤلفاته العملية خاصة منها " كتاب علم الأخلاق إلى نيقوماخوس " وكتاب " السياسة " .

إن ما يمكن أن نلاحظه أيضا أن ابن رشد في تلخيصه للخطابة، يحتذي المنهج الأرسطي نفسه ويعمل على الاحتفاظ بالتبويب الأرسطي ذاته الذي سلكه أرسطو في كتاب الخطابة. إلا أننا نعثر في بعض المستويات على تجاوز ابن رشد للعبارة الأرسطية إلى شكل من أشكال الشرح أو التوضيح للنص الأرسطي. ومن المرجح أن ذلك يعود إلى استعانة ابن رشد – إضافة إلى ما خبره من النصوص الأرسطية الأخرى – بما توفر له من شروح سابقه حول أعمال أرسطو. ولعل الوقوف عند الفهم الرشدي لدلالات الأنظمة السياسية التي اطلع عليها من خلال كتاب الخطابة، ويسهم في تبين ما ذهبنا إليه بشكل أوضح.

يمكن من خلال مقارنة نص ابن رشد في تلخيص الخطابة، ونص أرسطو للخطابة كما ورد في ترجمته العربية القديمة، أن نتبين أربعة أشكال توضح التعامل الرشدي مع النص الأرسطي.

يتمثل الشكل الأول، في **منهج** المحايثة الكلية للعبارة الأرسطية التي يسلكها ابن رشد. بحيث يظهر خلالها ابن رشد متقيدا بالنص والدلالة معا. مثال ذلك: في مستوى تعريف المدينة الجماعية (أو الديمقراطية بالنسبة لأرسطو). يقول ابن رشد: « أما المدينة الجماعية فهي التي تكون الرئاسة فيها بالاتفاق والبخت، لا عن استئصال إذ كان ليس في هذه المدينة لأحد على أحد فضل »^[11]. ويقابل هذا النص في القول الأرسطي: « فالديمقراطية هي المدنية التي تقسم فيها الرياسات بالقرعة »^[12].

أما الشكل **المنهجي الثاني** الذي يتبعه ابن رشد، فيقوم على محايثة ابن رشد للعبارة الأرسطية في مستوى أول. يعمد إلى إتباعها ببعض التعليقات أو الاستطرادات في مستوى ثانٍ. من ذلك مثلا ما نجده في مستوى تحديد رئاسة الخسة. فنقف في التحديد الأرسطي على: «وأما خساسة الرئاسة فإنها التي تسلط فيها المتسلطون بأداء الإتاوة»^[13]. ويقابل هذا النص في تلخيص ابن رشد: « وأما خسة الرئاسة فهي التي يتسلط فيها المتسلطون على المدنيين بأداء الإتاوة والتغريم ». ولا يقف ابن رشد في مستوى هذا القول بل يعمل على توضيحه: « لا على جهة أن تكون نفقة الحماة والحفظة ولا عدة للمدينة، على ما عليه الأمر في السياسات الأخرى، بل على جهة أن تحصل الثروة للرئيس الأول. فإن ما جعل لهم حظا من الثروة كانت رئاسة الثروة. وإن لم يجعل لهم حظا من الثروة كانت رئاسة التغلب. وكانوا بمنزلة العبيد للرئيس الأول، وكانت محاماته عنهم بمنزلة محاماة الإنسان عن عبيده »^[14].

وابن رشد في هذا المستوى يكتفي بتوضيح القول الأرسطي دون إشارة إلى أي مصدر يمكن أن يكون قد أخذ عنه. يتميز الشكل الثالث الذي يتبعه ابن رشد في تعامله مع النص الأرسطي لمحاولة فهم مقاصده المتعلقة بمعاني النظم السياسية، بكونه يقوم على مراوحة ابن رشد بين مفهوم النص الأرسطي، وبين ما بلغه من شروح سابقه مع

[10] انظر: أرسطو، الخطابة، ص 37. حيث يقول « والحكومة في هذه ما ينبغي أن تكون في الجماعة والكل ». انظر أيضا: ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 136. حيث يقول: « وهذه السياسات كلها المقصود بالسنة الموضوعة فيها إنما هو المدينة والكل لا الشخص ».

[11] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 136.

[12] أرسطو، الخطابة، ص 37.

[13] أرسطو، الخطابة، ص 37.

[14] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 137.

تصريحه المباشر بذلك. من ذلك ما يقوله ابن رشد حول " جودة التسلط ". « وأما جودة التسلط الذي يكون على طريق الأدب والاقتداء بما توجبه السنة، فإن الذين يشيرون بما توجبه السنة هم متسلطون بجودة التسلط. وهذا هو التسلط الذي يحصل به صلاح حال أهل المدينة والسعادة الإنسانية. ولذلك كان هؤلاء أهل فضائل واقتدار على الأفعال التي تصلح المدينة، وأهل حزم وتحذر مما شأنه أن يفسد المدينة من خارج أو من داخل، ولذلك سميت هذه المدينة بهذا الاسم » [15].

إلى هذا الحد تنتهي محاينة القول الرشدي للعبارة الأرسطية وتبدأ إضافة ابن رشد: « وهذا التسلط الذي ذكره صنفان: رئاسة الملك، وهي المدينة التي تكون آراؤها وأفعالها بحسب ما توجبه العلوم النظرية. والثانية: رئاسة الأخبار، وهي التي تكون أفعالها فاضلة فقط. وهذه تعرف بالأمامية، ويقال إنها كانت موجودة في الفرس الأول فيما حكاه أبو نصر » [16].

ولا يقف ابن رشد في مستوى الشكل الرابع لمنهجه ضمن التقيد بالنص الأرسطي أو بما توفر لديه من شروح حوله فحسب، بل إنه يعمل على إيجاد نوع من التوافق بين ما حدده أرسطو وبين الواقع السياسي الإسلامي. ويمكن أن ندعم ما ذهبنا إليه بمثالين: الأول يلي تعليقه على النص الأرسطي المعلق بدلالة وحدانية التسلط حيث يقول: « وهذه المدن ربما كانت السنن الموضوعة فيها محدودة غير متبدلة واحدة في الدهور، على ما عليه الأمر في سنتنا الإسلامية » [17].

والمثال الثاني نجد ضمن إشارة مماثلة، يلخص خلالها القول الأرسطي المحدد لأغراض هذه السياسات. يقول ابن رشد: « وينبغي أن تعلم أن هذه السياسات التي ذكرها أرسطو ليس تلتفى بسيطة، وإنما تلتفى أكثر ذلك مركبة، كالحال في السياسة الموجودة الآن إنها إذا تؤمّلت توجد مركبة من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب » [18].

تذكرنا هذه المطابقة التي قيمها ابن رشد بين تصورات أرسطو السياسية والواقع السياسي لعصره (أو الواقع السياسي الإسلامي بشكل عام) بمنهج ابن رشد في مستوى تلخيصه لسياسة أفلاطون. فابن رشد يعمل خاصة في مستوى المقالة الثالثة لتلخيص السياسة على إدراج أمثلة من واقع عصره، ويعمل على قراءتها بما يتلاءم مع التصور الفلسفي الذي هو بصده.

خاتمة:

مما تقدم، يمكن أن نخلص إلى القول إن غياب كتاب السياسة الأرسطي عن ابن رشد وسابقه، لم يمنع من حصول اطلاع لهم على بعض مسائل الفكر السياسي الأرسطي. فزيادة على ما عرفوه من كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس، فإن كتاب الخطابة لم يخلُ بدوره من جملة من هذه المسائل، خاصة فيما تعلق بمعرفة أنواع السياسات ودلالاتها وأغراضها. كما أن أرسطو يشير بشكل صريح - في مستوى كتاب الخطابة - إلى ما تضمنه كتاب السياسة [19].

[15] قارن مع: أرسطو، الخطابة، ص 37. حيث يقول: « وأما جودة التسلط فهي التي تكون عن طريق الأدب، أعني المطيعة للسنن، فإن الذين يشيرون بالسنن يتسلطون بجودة التسلط، لأن هؤلاء لا محالة يرون فرهة ...، ولهذا سميت المدينة بهذا الاسم ».

[16] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 137 - 138.

[17] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص 139.

[18] المصدر السابق، ص 140.

[19] انظر: أرسطو، الخطابة، ص 38.

مما يعني أنه قد حصل لفلاسفة العرب اطلاع على ما تضمنه كتاب السياسة - الذي لم يبلغهم - من خلال ما ذكره أرسطو عن هذا الكتاب. إلا أن هذا الاطلاع لم يكن اطلاعا مفصلا، وإنما اطلاع عام يقف عند ما يقوله أرسطو عن هذا المؤلف.

المراجع:

- 1- ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، 1967.
- 2- ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، بدون تاريخ.
- 3- أرسطو، الخطابة، الترجمة العربية القديمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت ودار القلم بيروت، 1979.
- 4- العلوي، جمال الدين، المتن الرشدي (مدخل لقراءة جديدة)، دار توبقال للنشر، المغرب، 1986.

Ali.Sarem@gmail.com

البريد الإلكتروني: